

المرض الهولندي وإشكالية الصدمات الخارجية المواتية بالجزائر

أ. سعودي محمد

جامعة المدية

saoudmedea@gmail.com

الملخص:

تعتبر حالة الاقتصاد الجزائري معقدة نظرا لعدة عوامل تتحكم فيها ، أدت مع مرور الوقت إلى ظهور إختلالات جد حادة خاصة في جانبي العرض والطلب ، حيث أن الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري جعله شديد الميل للإنفاق ، في ظل عدم مردودية إنتاجية مقبولة ، وحالة الجزائر هذه تشابه عدد من النماذج الاقتصادية البترولية ، وهنا فإن السمة المشتركة بين هذه الاقتصاديات هي اعتمادها على قطاع المحروقات مما يعزز الافتراض القائم على تغلغل المرض الهولندي بها ، فضلا عن حساسيتها العالية للصدمات الخارجية المرتبطة بأسعار المحروقات ، وفي دراستنا هذه خلصنا إلى أن الاقتصاد الجزائري في مختلف مراحله خضع إلى حالة الصدمة التي يتعرض لها من مواتية إلى غير مواتية حسب مستويات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية ، كما نتج عن غالبية الصدمات المواتية ظهور أثر الإنفاق للمرض الهولندي بشكل كبير وغير متحكم فيه.

الكلمات المفتاح: المرض الهولندي ، الصدمات الخارجية ، الصدمة المواتية ، أثر الإنفاق .

Abstract

The continuous accumulation of foreign exchange reserves in Algeria during the period 2000-2011 contributed to the increase in net foreign assets of the Bank of Algeria, which has become the main source of monetary expansion, Require the intervention of the Bank of Algeria in monetary market to sterilize these reserves using traditional instruments of monetary policy, which were not much effective, and was forced to use new instruments for sterilization, such as Retrieval of liquidity, permanent facilities and the transfer public treasury deposits from the banks to the Bank of Algeria.

Keywords: foreign exchange reserves, net domestic and foreign assets ;policy of sterilization, the monetary base, monetary policy instruments.

تمهيد :

يعرف الاقتصاد الجزائري جمودا رهيبا في جانب العرض رغم انتعاج القوائم على تنفيذ السياسة الاقتصادية له عددا من الإجراءات تهدف في مجملها إلى تحفيز جانب النمو ولعل أهم هذه الإجراءات إتباع سياسة مالية توسعية كان أهم أدواتها مجموعة من البرامج التنموية أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج دعم النمو 2005-2009 ، ويظهر للوهلة الأولى أن النمو الاقتصادي المسجل في نهاية الفترة 2000-2010 قد عرف مستويات جد إيجابية باقترابه من حدود 6 %، لكنه في واقع الأمر نمو هش تابع بالأساس لارتفاع أسعار المحروقات بالإضافة إلى قطاع الأشغال العمومية وقطاع البناء وهما قطاعان مرتبطان بحجم الإنفاق كما يمثلان سلعا غير قابلة للتجارة مرتبطة بالطلب الداخلي وتشكل أهم مظهر من مظاهر آثار المرض الهولندي ، ولعل التساؤل الذي يطرح نفسه هنا كيف ساهمت الصدمات المواتية في تغلغل أثر الإنفاق للمرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري ؟ وسوف نحاول أن نجيب على هذا التساؤل من خلال تناول العناصر الآتية:

*** مفهوم المرض الهولندي***** مفهوم الصدمات الخارجية***** إسقاطات المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري في ظل صدمات خارجية مواتية****1- مفهوم المرض الهولندي:**

تري كريستين إبراهيم -زادة بان مصطلح المرض الهولندي يرتبط بما عرفه الاقتصاد الهولندي خلال فترة الستينات من القرن الماضي حي شهدت هولندا خلال هذه الفترة زيادة كبيرة في ثروتها بعد اكتشاف مستودعات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال ، وعلى غير ما كان متوقعا ، كان لهذا التطور الإيجابي المحلي انعكاسات خطيرة على أقسام مهمة من اقتصاد البلد ، حيث أصبح الجيلدر (العملة الهولندية) أكثر قوة ، وجعل الصادرات الهولندية غير النمطية أقل قدرة على المنافسة ، وقد أصبحت هذه المتلازمة تعرف باسم المرض الهولندي ، وبصفة عامة يمكن القول أن هذا الأخير يمكن أن يحدث نتيجة أي تطور ينجم عنه تدفق كبير في النقد الأجنبي للداخل ويشمل ذلك حدوث ارتفاع حاد في أسعار الموارد الطبيعية والمساعدة الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر¹ .

ولدراسة هذا المرض يجب تعقب أثرين هما : أثر الإنفاق ، وأثر تحرك الموارد . ويمكن تعقب أثر الإنفاق كالاتي : فعند زيادة الدخل من خلال زيادة أسعار النفط أو أي مورد طبيعي آخر مثلا ، فإن ذلك سوف لن يؤثر على أسعار السلع غير القابلة للتجارة لكونها تتحدد وفقا للأسعار العالمية إلا أن هذه الزيادة ستؤثر على ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتجارة لكونها تتحدد بالسوق المحلي ، لذلك فإن أسعار السلع غير القابلة للتجارة ستزيد مقارنة بأسعار السلع القابلة للتجارة (سعر الصرف الحقيقي) وسيؤدي ارتفاع السعر

النسبي للسلع غير القابلة للتجارة إلى رفع تكلفة الإنتاج المحلي ، وهو الأمر الذي سيشتجع هذا النوع من الإنتاج على حساب إنتاج السلع القابلة للتجارة . أما أثر تحرك الموارد فيمكن تعقبه كالتالي : فعند حدوث الرواج بسبب ارتفاع سعر السلعة المصدرة القابلة للتجارة أو اكتشاف مورد طبيعي جديد . فإنه يترتب على ذلك تحرك عوامل الإنتاج نحو هذه السلعة أو المورد الطبيعي ، وارتفاع أسعار هذه العواملⁱⁱ .

وإن من شأن هذين التأثيرين ، الإنفاق وتحرك الموارد ، أن يتركبا أضرارا على القطاعات القابلة للتجارة ، وأن ينتج عنهما ما يسمى بأثر تفكك التصنيع **Deindustrialization Effect**ⁱⁱⁱ .

2- مفهوم الصدمات الخارجية :

2-1 تعريفها:

تعرف الصدمات الخارجية بأنها "الكوارث الطبيعية والتغيرات الضخمة في أسعار الصادرات أو الواردات القطرية والنزاعات في الدول المجاورة ، كلها تمثل صدمات خارجية سلبية- أحداث مناخية تخرج عن سيطرة الدولة ، ويمكنها أن تحدث أضرارا بالغة باقتصادها"^{iv} .

كما تعرف بأنها " أحداث خارجة لا يمكن التحكم بها ، ولها آثار قوية على مستوى الدخل في الدولة"^v .

ويعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في تقاريره المتعددة^{vi} : " تبين الصدمات الخارجية ضعف الاقتصاد وهشاشة اتجاهها على مستوى الدول النامية ، ويعتبرها إحدى أهم المعوقات الهيكلية الرئيسية للتنمية" ، كما يتناول تأثير النشاط التجاري الخارجي على الاقتصاد حيث يعرف هنا الصدمات " تتعرض الدول لصدمات غير متوقعة إذا ما قررت الشركات تخفيض نشاطها أو تحويله"^{vii} وذلك نتيجة لزيادة المنافسة ومرونة الأسواق .

2-2 أنواع الصدمات الخارجية :

للصدمة الخارجية عدة أنواع هي :

*الصدمة الخارجية التجارية

*الصدمة الخارجية الطبيعية

*الصدمة الخارجية المرتبطة بحساب رأس المال

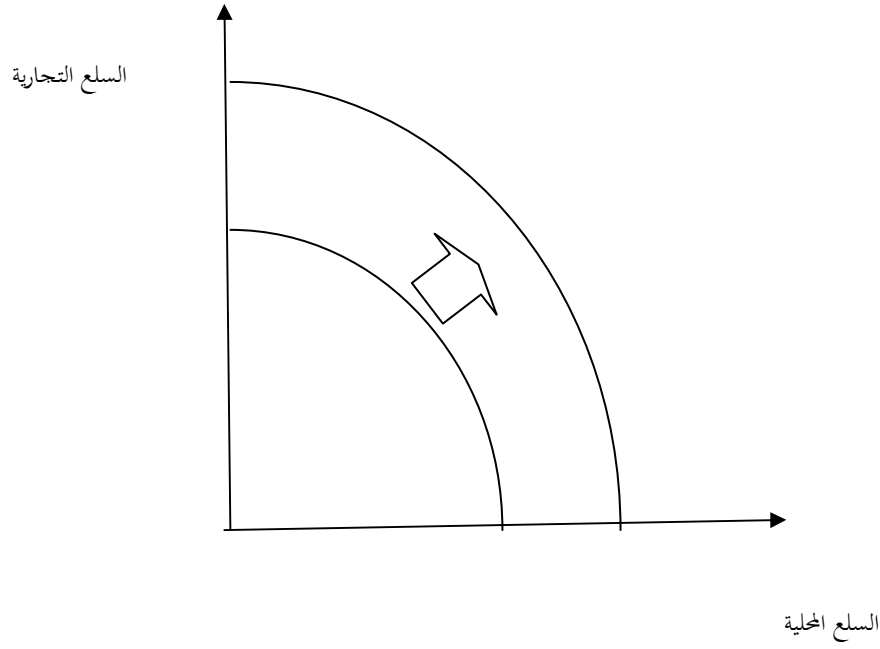
*الصدمة الخارجية الناتجة عن النزاعات

3- إسقاطات المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري في ظل صدمات خارجية مواتية :

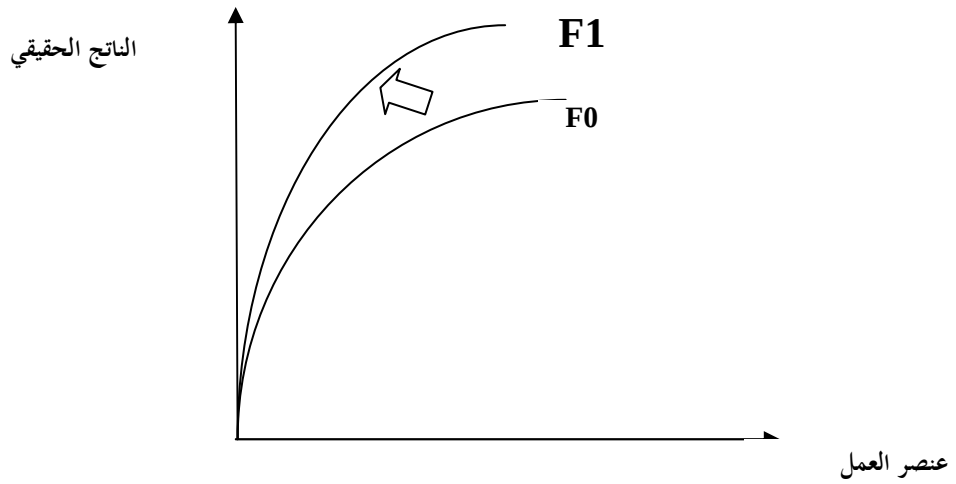
3-1 مفهوم الصدمات الخارجية المواتية: تنوع الصدمات الخارجية المواتية بين اكتشاف مورد طبيعي

جديد وارتفاع سعر احدي سلع الصادرات ، ويمكن ملاحظة الصدمة المواتية من خلال التمثيل البياني المبين بالشكلين (1) و (2) واللذين يوضحان أثر اكتشاف الموارد الطبيعية أو التحسن التقني في القطاع الإنتاجي على منحني إمكانيات الإنتاج ودالة الإنتاج

شكل رقم 1: أثر الصدمة الموازية على منحنى إمكانيات الإنتاج



يوضح الشكل (1) نوعية الصدمة الموازية، فقد يؤدي اكتشاف بعض المواد الجديدة، أو ازدياد عائدات الصادرات، أو تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل إلى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الأعلى، لذلك نجد أن هناك علاقة قوية بين ارتفاع تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل ومنحنى إمكانيات الإنتاج، وتبرز هذه العلاقة بشكل واضح عند ازدياد التحويلات الخارجية من خلال تحويلات العاملين في الخارج إضافة إلى المساعدات الخارجية^{viii}. أما الشكل (2) فيبين أثر الصدمة الموازية على دالة الإنتاج



نلاحظ من شكل (2) تغير في دالة الإنتاج، حيث يؤدي زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل إلى إحداث ازدياد توظيف عناصر الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع دالة الإنتاج إلى إحداث ازدياد توظيف عناصر الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع دالة الإنتاج إلى أعلى، والذي ينتج في الأساس من عملية ازدياد الإنتاج^{ix}.

2-3 دراسات تناولت تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري :

تعد دراسة الأستاذ عبد القادر الجبوري والتي تناولت إسقاطات المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1960-1981 من أهم الدراسات التي تناولت تغلغل هذا الأخير خلال تلك الفترة حيث خلص إلى ما يلي : رغم وجود العديد من الدراسات حول المرض الهولندي فإن النتائج المتوصل إليها تبدو غامضة. إذ لا يمكن الوقوف عند الآثار التي يتوقعها النموذج بطريقة منتظمة، إذ أن ردود الفعل تجاه مداخليل المحروقات كانت متباينة في بعض النواحي و متشابهة في نواح أخرى وهو ما تبينه هذه المؤشرات^x :

- إن الحصة النسبية للفلاحة ضمن الناتج الداخلي الخام قد تراجعت في البلدان المصدرة للبترول باستثناء الجزائر و العراق. و قد كان التراجع كبيرا في إيران و اندونيسيا و نيجيريا و الأكوادور. حيث مثل على التوالي : 12,5% و 20,8% و 32,8% و 9,9%.

- عرف القطاع الصناعي تقدما ضعيفا في كل من البلدان المعنية تقريبا باستثناء ترينيتي - طوباغو حيث تدهورت حصته من 20,9% إلى 13,9%.

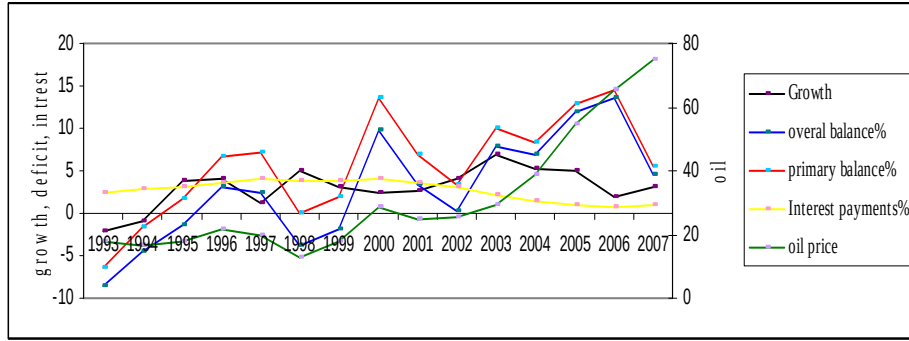
- عرف قطاع الخدمات و البناء، على العكس، تطورا واسعا في كل البلدان المصدرة للمحروقات من 10% سنة 1960 - 1970 بالنسبة لأغلبية البلدان المعنية، و قفز إلى أكثر من 40% في نهاية الفترة المعنية.

من خلال هذه الدراسة يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري حاول خلال فترات الدراسة المتعلقة بها 1960-1980 أن يوازن بين مداخليل النفط وتوزيعها في مجال التنمية الاقتصادية من خلال إتباع نموذج الصناعات المصنعة وهو بذلك هدف إلى الرفع من حجم العرض الكلي الداخلي خاصة في مجال البتر و كيمياء و الميكانيك والإلكترونيك والحديد والصلب، غير أن الاختلالات التي بدأ يعرفها ابتداء من نهاية سبعينات القرن الماضي وتعمقت مع بداية ثمانينات وصولا إلى مرحلة الأزمة خلال الفترة 1985-1999 وهنا عرف الاقتصاد الجزائري جنوحا هائلا لاستخدام المورد النفطي كمصدر رئيس ليس لتمويل العملية التنموية بل لسد فجوة الخلل الحاصل في المنظومة الاقتصادية، وبناءا على هذا الطرح فإننا من خلال دراستنا هذه سنحاول تتبع مدي تغلغل المرض الهولندي في مفاصل الاقتصاد الجزائري خلال فترات الرواج أو ما يسمى بصدمات العرض المواتية والتي ترتبط أساسا بفترة ارتفاع أسعار المحروقات والتي ظهرت ملامحها خلال الفترة 2000-2010.

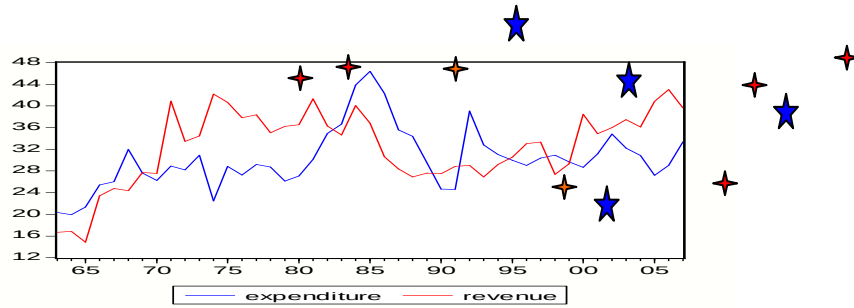
3-3 الصدمة البترولية المواتية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2010 :

تظهر الصدمة البترولية المواتية التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2010 من خلال الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط مما أدى إلى ارتفاع حجم مدا خيل قطاع الحر وقاا ،وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاسمي وهو ما تظهره الجداول والأشكال البيانية التالية :

تطور كل من: النمو لاقتصادي، عجز الموازنة الكلي، عجز الموازنة الأساسي، فوائد الدين العام و أسعار النفط (GDP %) للفترة 1993-2007:



المصدر: بن بوزيان محمد وآخرون، مقال بعنوان الآثار الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر دراسة تطبيقية ، مجلة منتدى البحوث الاقتصادية عدد 2010 .
شكل يوضح تطور الإنفاق الحكومي و الإيرادات العمومية (GDP %) للفترة 1963-2007



المصدر: بن بوزيان محمد وآخرون، مرجع سابق الذكر .

جدول رقم 1 يوضح تطور الإيرادات خلال الفترة 2000-2009 الوحدة مليون دج

السنوات	الجباية البترولية	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	حاصل التسجيل و الطابع	حاصل الجمارك	إيرادات غير جباية	مجموع الإيرادات العادية	مجموع الإيرادات *
2001	1013,4	398.2	179,3	16,8	103,7	90,3	788.3	1801.7
2002	1007,9	482.9	223,5	18,9	128,4	112,2	965.9	1973.8

العدد: 11- المجلد 2014-02

2341.8	991.6	69,7	143,8	19,3	233,9	524.9	1350,2	2003
2647.2	1076.5	63,7	138,8	19.6	274,0	580.4	1570,7	2004
3555	1202.3	89.5	143.9	19.6	308.8	640.5	2 352.7	2005
4119.1	1320.1	119.7	114.8	23.5	341.3	720.8	2 799.0	2006
4188.5	1391.7	116.4	133.1	28.1	347.4	766.7	2 796.8	2007
2699.0 2	983.62	22.97	163.93	33.91	430.96	331.82	1715.40	2008 *
2625.4 6	874.73	163.33	134.3 6	26.63	357.34	356.1 2	1750.73	2009 *

المصدر:

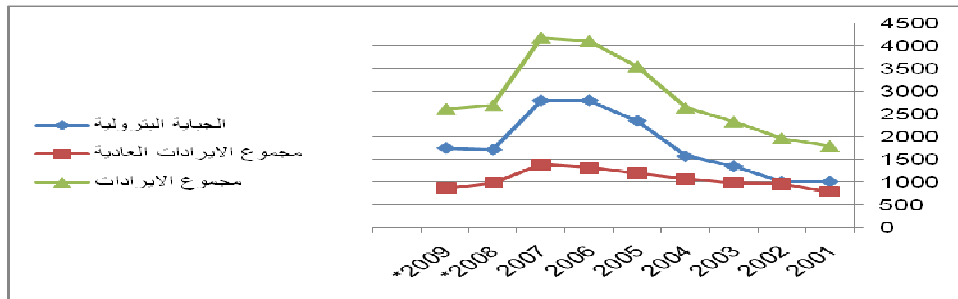
2001..... 2006 : بن بوزيان محمد وآخرون، مرجع سابق الذكر .

2009-2008 تقرير وزارة المالية لسنة 2009 من الموقع الإلكتروني

www.mf.gov.dz تاريخ الاطلاع 2010

** المجموع من إعداد الباحث

منحني يوضح تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2009-2001



المصدر: من إعداد الباحث

لقد أوضحت العديد من الدراسات آثار الصدمات البترولية المواتية حيث ومن بينهم الأستاذ بن بوزيان محمد وآخرون من خلال دراسته المعنونة ب : الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر :دراسة تطبيقية^{xi}، أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العمومي ب:1 (أو دينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على حجم الإنفاق الحكومي على طول فترة الاستجابة، إذ سيصل إلى حدود 0.1435 كحد أقصى، كما يقدر هذا الأثر على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار المضاعف وهو: 0.067636 كحد أقصى، أما الأثر على التضخم فيقدر في المدى القصير و البعيد ب- 5.790701 أما الأثر على معدل الفائدة فهو متباين حيث كان إيجابيا في الفترة الأولى بمقدار 0.02 وسالبا في الفترات اللاحقة بمقدار -1.41 عموما خلصت الدراسة إلى أن الصدمات الإيجابية للإيرادات العمومية -ارتفاع أسعار النفط مثلا- تمارس نوعا من الآثار الكينزية إذ أن الارتباط الوثيق للإنفاق الحكومي بالإيرادات العمومية (الجباية البترولية) يجعله يستجيب بشكل مباشر لصدمات هذه الأخيرة . إذن ومن

خلال معرفتنا بآثار الصدمات المواتية على المعدلات الكلية للاقتصاد سنحاول تتبع هذا الأثر على الآثار الناجمة أصلا عن المرض الهولندي وهل هي السبب الرئيسي لها.

3-4 الصدمة البترولية المواتية وأثر الإنفاق للمرض الهولندي في الجزائر خلال الفترة 2000-

2010:

مثلما ذكرنا سابقا فإن أثر الإنفاق للمرض الهولندي يظهر من خلال ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتجارة وهي (التشييد والكهرباء والماء وتجارة الجملة والتجزئة و النقل والاتصالات والتمويل والعقارات وبقية الخدمات) على حساب السلع المتاجر بها وهي (الزراعة والصناعة) ولتبسيط المعلومة نقول ارتفاع أسعار السلع الموجهة للاستهلاك الداخلي نتيجة زيادة الطلب عليها والابتعاد عن إنتاج السلع الموجهة للتصدير والتي تفقد مع مرور الوقت تنافسيتها في الأسواق الدولية، غير أن حالة الجزائر في هذا الجانب تبدو متطرفة من الناحية الاقتصادية حيث أن 98% من صادراتها هي من المحروقات أما باقي السلع فهي تشكل 2% فقط و هذه الحالة المتطرفة هي نتاج عدد من الانحرافات في السياسة المنتهجة منذ 1962 إلى فترة الدراسة الحالية، وهنا فإن أثر الإنفاق للمرض الهولندي يظهر جليا ومتفاقما بشكل خطير حيث أدى ارتفاع الطلب الكلي الداخلي إلى امتصاص كل ما يتم إنتاجه محليا ويدفع بذلك إلى زيادة الطلب على المنتجات الخارجية مما يرفع حجم الاستيراد وفيما يلي سنتناول المعطيات الإحصائية التي تبين ذلك لكن مع حصرها فقط مع فترة الدراسة ما عدى الجدول رقم 6:

جدول رقم 2 يوضح حجم وطبيعة النفقات على قطاع السلع غير القابلة للتجارة و خلال الفترة

2010-2000 و:ملياردرج

النفقات السنوات	قطاع السكن	المشتات الاقتصادية والإدارية	التعليم والتدريب	البيئة النحيفة الاجتماعية والثقافية	النمية المحلية
2000	69.5	63.8	38.8	12.3	30.9
2001	78.0	84.6	53.5	15.9	36.1
2002	88.4	94.2	56.0	27.4	41.1
2003	74.9	102.3	60	31.5	43.1
2004	65.9	101.2	61.8	30.8	27.9
2005	67.5	185.2	84.5	35.6	37.2
2006	89.7	263.9	84.1	32.9	51.1
2007	184.6	434.8	126.2	41.8	79.3
2008	187.6	619.6	135.7	54.9	78.9
2009	230.8	484.2	144.9	68.5	77.6
2010	293.5	495.4	153.5	71.2	65.3
المجموع	1429.9	2835	999	422.8	568.5

المصدر: فار عبد القادر ، فار عبد القادر ، أثر النفقات العمومية على النمو بالجزائر، مذكرة

ماجستير ، جامعة المدية ص205.

جدول رقم 3 يوضح حجم النفقات على قطاع الفلاحة والري خلال الفترة 2010-2000 و:ملياردرج

السنوات	نفقات القطاع الفلاحي و الري
---------	-----------------------------

43.1	2000
59.6	2001
102.4	2002
83.5	2003
97.5	2004
138.5	2005
181.6	2006
199	2007
247.4	2008
282.3	2009
294.5	2010
1729.4	المجموع

المصدر: فار عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص 205

جدول رقم 4 يوضح معدلات نمو القطاعات خلال الفترة 2000-2010: الوحدة % :

معدل النمو	قطاع البناء و الأشغال العمومية	قطاع الفلاحة	قطاع الصناعة	معدل النمو خارج المحروقات
2000	9.8	5-	3.9-	1.2
2001	9.8	5.3-	1.9	5.4
2002	5.1	0.5-	1.2	5.3
2003	2.8	13.2	2	6
2004	8.2	1.3-	2.9	6.2
2005	5.5	19.7	1.5	4.7
2006	8	3.1	1.3-	5.6
2007	7.1	1.9	4.5-	6.3
2008	11.6	4.9	2.2-	6.1
2009	9.1	5.5	5.2	9.3
2010	6.6	6	0.9	6

المصدر : فار عبد القادر ، مرجع سابق الذكر ، ص 185

جدول رقم 5 يوضح: طبيعة الصادرات خلال الفترة 2004-2008: الوحدة مليار دولار

المصدر: تقرير البنك المركزي 2008 جدول رقم 6 يوضح: بنية الصادرات خلال الفترة 1959-1962

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
المجموع	32.22	46.33	54.74	60.59	78.5
صادرات المحروقات	31.55	45.59	53.61	59.61	77.1
%	97.92	98.40	97.93	98.38	98.2
خارج المحروقات	0.67	0.74	1.13	0.98	1.40
%	2.08	1.6	2.07	1.62	1.75

الوحدة: مليون فرنك فرنسي

البيان	الصادرات الإجمالية	صادرات المحروقات %
1959	3747	58
1960	3589	54
1961	3146	54
1962	3069	59

المصدر: عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر، 2005، ص 15.

من المعطيات التي بين أيدينا نلاحظ أن المخطط للاقتصاد الجزائري وفي ظل بحثه المستمر عن موارد التمويل التي تغطي الأحجام الهائلة لنفقات التنمية سواء خلال الفترة التي سادت خلال الاقتصاد المخطط 1965-1985 أو خلال الفترة التي تلت فترة الأزمة 2000-2010 ركز على الموارد البترولية كمصدر رئيسي لتغطية هذه النفقات (أنظر الجدول رقم 1) وهو ما دفعه أولا إلى توجيه أكبر قدر من الاستثمارات إلى قطاع المحروقات وخلق كميات هائلة من السيولة في شريان الاقتصاد مما أدى إلى ارتفاع حجم الطلب الداخلي خاصة على قطاعات السلع غير القابلة للتجارة وتزايد هذا الارتفاع بشكل مضطرب نتيجة فشل النموذج التنموي السابق وبالتالي فإن النفقات الموجهة لتغطية الطلب على هذه السلع كانت جد كبيرة (أنظر الجدول رقم 2) وانعكست بشكل إيجابي على معدلات نمو هذه القطاعات وعلى معدل النمو الكلي (أنظر الجدول رقم 4) دون أن يظهر لها أثر على الصادرات نظرا لكونها موجهة بصفة كلية للطلب الداخلي (أنظر الجدول رقم 5 و 6) وفي غالب الأحيان يترتب عنها ارتفاع في الواردات يقلص من قيم الميزان التجاري ويجعل الموارد المتوفرة نتيجة الصدمة المواتية تتآكل بشكل سريع، وهو ما يعكس تغلغل أثر الإنفاق للمرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خاصة في حالات الصدمات المواتية.

1- كريستين إبراهيم -زادة، المرض الهولندي ثروة كبيرة تدار بغير حكمة، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس، 2003.

ii - عادل عبد الله، أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الاقتصادية، بحوث ومناقشات ندوة عقدة في القاهرة 1996، المعهد العربي للتخطيط، ص 180.

iii - عادل عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص 180.

iv - ناسي هاب، ممتاز حسين، لورد ويفر - امتصاص الصدمات - مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2003.

v -

vi يمكن الرجوع إلى تقارير لجنة السياسات الإنمائية، مارس 2003، مارس 2008، مارس 2009

vii تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية - دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العام 2008 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة .

viii - عبد الله محمد ناصر العاضي، الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق 2008، ص 16.

ix - عبد الله محمد ناصر العاضي، الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق 2008، ص 17.

x - عبد القادر الجبوري، السياسات النقدية والجباية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات - حالة اقتصاد صغير مفتوح - أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2006، ص 267.

xi - بن بوزيان محمد وآخرون، مقال بعنوان الآثار الكلية لصددمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، مجلة منتدى البحوث الاقتصادية عدد 2010.